

السلام، وفق اقتراح الأمين العام، ويأمل في أن يتم اعتماد اقتراحاته لمجلس الأمن بأن يقيم وزنا للاعتبارات القائمة على المبدأ، عندما يفكر في استخدام القوة.

ولا بد من إصلاح مجلس الأمن حتى يكون أكثر شمولاً وأكثر تمثيلاً للعضوية الحالية التي تتألف منها الأمم المتحدة. ومن نافلة القول إن لبنان يعلق أهمية كبرى على هذه المسألة، لأنها نابعة من تقديره العميق لدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومن احترامه لقرارهما.

وأود أن أشدد هنا على أن لبنان سيظل يتطلع إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ملتصقا بدعمهما لطموحات شعبنا، وبرنامج حكومتنا الإصلاحية العريضة والجسور. إن اهتمامهما ببلدي يرمز إلى دعم العالم للحرية في أوسع معانيها، ويعطي الأسبقية للغة الاعتدال.

وفي لبنان، واتساقاً مع الأهداف الإنمائية للألفية، أنشأنا مؤسستين: صندوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومشروع التنمية المحلية. وفي هذا الصدد، أصدرت الحكومة اللبنانية، في عام ٢٠٠٣، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، تقريرها الأول عن الأهداف الإنمائية للألفية، وسوف تنشر تقريراً للمتابعة في عام ٢٠٠٧. ويشير ذلك التقرير إلى التقدم الكبير المحرز في مكافحة الفقر، والجهود الكبيرة التي بذلت لجعل التعليم الابتدائي متاحاً للجميع، وإلى تعزيز المساواة بين الجنسين، والتناقص المثير في معدل وفيات الأطفال الرضع والأمهات.

ويؤيد لبنان الاقتراح الفرنسي الداعي إلى مشاركة منظمة الطيران المدني الدولي في دعم البرامج الإنمائية في البلدان الفقيرة. فذلك بالتأكيد سيؤدي إلى مزيد من العدالة والاستقرار على نطاق العالم.

إن رسالة لبنان إلى الجمعية العامة هي رسالة بلد صغير عاني من الحروب والاحتلال والمؤامرات طوال أكثر

الرئيس لحدود (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أمثل بلادي في هذا الاجتماع البالغ الأهمية الذي يضم زعماء العالم، لتقييم العمل بشأن الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر قمة الألفية قبل خمس سنوات، وعلى وجه أخص، بشأن حماية مبادئ كرامة الإنسان، والمساواة، والعدالة، وبشأن إحلال سلام عادل ودائم على نطاق العالم، ولاستعراض الخطوات المتخذة والمنجزة في هذا الصدد.

اسمحوا لي أن أثني على الرئيسين المشاركين، وأشكرهما على إدارتهما البارعة للاجتماع الرفيع المستوى، وعلى جهودهما لضمان نجاح ذلك الاجتماع. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على مساعيه كافة، وعلى الأخص، تقريره القيم المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، الذي يقدم لنا تشخيصاً دقيقاً لتحديات عالمنا ومشاكله، وبرنامج عمل لعهد جديد من التعاون في معالجتها.

تبرز التحديات الأمنية التي تواجه عالمنا، كخطر وشيك يخلق فوق رؤوسنا. وانتشار الإرهاب على نطاق عالمي يحتم علينا أن ننظر بتمعن في الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ذلك البلاء، وألا نكتفي بمجرد مكافحة أعراضه. ولا يمكن التوصل إلى مجتمع عالمي آمن سياسياً إلا عبر نظام عالمي متعدد الأطراف يركز على احترام سيادة القانون الدولي وحقوق الإنسان، والتنفيذ المتزهد عن الهوى لقرارات الشرعية العالمية.

وفي هذا الصدد، تظل منطقة الشرق الأوسط التي ينتمي إليها لبنان، مثالا بارزا لمنطقة تعاني من فشل متوطن في تنفيذ قرارات الشرعية العالمية.

وتلك المسألة تقودنا مباشرة إلى النقاش الدائر حول ضرورة وأهمية إجراء إصلاح شامل فوري وجذري للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرحب لبنان بإنشاء لجنة لبناء

بتحقيق الهدافين المتمثلين في خفض الفقر بنسبة النصف وتوفير التعليم الأولي للجميع. ونحن نعمل الآن باتجاه تحقيق الاهداف الخاصة بـخفض وفيات الأطفال، وتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين، وتحسين صحة الأم.

لكن اليوم، أتكلم بأسى حزنا على الخسائر التي لحقت بشعبنا نتيجة لأمواج سونامي المدمرة التي اجتاحت بلدنا في كانون الأول/ديسمبر الماضي. إن ملديف هي البلد الوحيد الذي واجه كارثة على الصعيد الوطني بسبب السونامي. والخسارة مذهلة في ثروتنا الاقتصادية حيث تقدر بـ ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والسياحة التي كانت المحرك لنمو اقتصادنا الوطني في العقود الثلاثة الماضية عانت ركودا حادا. وسبل كسب العيش التي دمرتها السونامي لم تسترجع. وتصاعدت أسعار النفط يستترزف عائدات النقد الأجنبي لدينا. وأصبحت ملديف للمرة الأولى على الإطلاق، في حاجة إلى دعم ميزانيتها بشكل كبير.

ومن الواضح أنه إذا استمر ذلك الاتجاه المقلق، فإن قدرتنا على اللحاق بالاهداف الإنمائية للألفية ستستمر في التراجع. ونحن ممتنون بالفعل لجميع الذين قدموا لنا يد المساعدة في مرحلة الإغاثة التي تلت سونامي. والعديد منهم استمر في مساعدتنا خلال فترة الإنعاش ونحن نشكرهم جميعا. على الرغم من إيماننا بأن التنمية هي مسؤوليتنا، فإن وسائل الاعتماد الذاتي لدينا غير كافية إلى حد يرثى له.

وفي المنتديات التي ناقشنا فيها المستقبل الاقتصادي ملديف، أشرنا إلى الأهمية البالغة للعقد الذي أمامنا. ويحتاج المرء فقط إلى النظر إلى التحدي السكاني الذي واجه البلد على مدى الـ ٤٠ عاما الماضية. فقد زاد عدد السكان إلى ثلاثة أضعاف. إضافة إلى ذلك، فإن غالبية السكان من فئة الشباب. وعلى الرغم من أننا نجحنا في تخفيض معدل النمو السكاني فإن ذلك لا يمثل سوى نصف المهمة. نحن نحتاج

من ثلاثة عقود. ونشدد هنا على مسؤولية الدول والشعوب كافة عن حماية السلام وحفظ الأمن وتعزيز العدالة في العالم. إن إرادة التغيير تُستمد من احترام القيم الإنسانية، بغض النظر عما تبدو عليه مشقة الطريق. ومسؤوليتنا الجماعية هي أن نحدث هذا التغيير. وفي متناول أيدينا أن نترجم الاهداف الإنمائية للألفية إلى واقع.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لفخامة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف.

الرئيس عبد القيوم (تكلم بالانكليزية): في البداية،

اسمحوا لي بأن أهنئ الرئيسين المشاركين بانتخابهما ليرأسا معا هذه القمة المهمة.

وأود أن أثنى أيضا على الأمين العام لتقريره الملهم.

قبل أن أوصل، أود أن أعرب عن تعازي المخلصة للشعب الأمريكي وحكومة أمريكا بمناسبة الوفيات المأساوية والدمار الهائل الذي تسبب فيه إعصار كاترينا. وعلى الرغم من حجم بلدي الصغير والصعوبات الاقتصادية الهائلة التي يواجهها فإنني سعيد بأننا كنا قادرين على أن نقدم مساهمة بسيطة في الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة الناس الذين تأثروا بالإعصار.

إن الوقت بالفعل ثمين. لذلك لن أقضي الوقت المخصص لي في الكلام بشكل مفصل. بل أريد أن أطلب النجدة إذ أن شعبي يمر اليوم بأزمة لم يسبق لها مثيل.

قبل خمس سنوات، تركت هذه القاعة مشاطرا الآخرين الغبطة ليس بسبب إعلان الألفية فحسب ولكن لثقتي بأن ملديف بالفعل كانت تستطيع تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية وكانت ستقوم بذلك. وكما يبين التقرير القطري الخاص بنا للعام ٢٠٠٥ قامت ملديف بالفعل